أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (FAS) على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

The impact of implementing the Financial Accounting System (FAS) on Foreign Direct Investment (FDI) in Algeria

د. حسين جلاخ *

مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة - الجزائر

h.djellakh@univ-bouira.dz

تاريخ الإستلام: 2024/07/13 تاريخ القبول: 2024/10/01 تاريخ النشر: 2024/10/31

ملخص:

تمثل الهدف هذه الدراسة في تحديد أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي FASعلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، من خلال دراسة وتحليل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر قبل وبعد اعتماد النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى تقييم مناخ الاستثمار الجزائري عن طريق تحليل بعض مؤشرات جاذبية الاستثمار ومقارنتها مع بعض الدول العربية.

من خلال تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نلاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تزال ضعيفة رغم تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي فلا توجد أي تطورات ملحوظة في حجم الاستمارات بعد سنة 2010؛ فرغم تأكيد العلاقة النظرية الموجودة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وجذب الاستثمار، الى أن للاستثمار الأجنبي المباشر محددات أخرى سياسية واجتماعية وقانونية وضريبية حالة دون تمكن الجزائر من استقطاب المستثمر الأجنبي، لذا وجب على الجزائر العمل على معالجتها.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر؛ نظام محاسبي مالي؛ مناخ الاستثمار.

تصنيفات JEL: F21 ؛ H11 ؛ Q54.

Abstract:

This study aimed to determine the impact of applying the financial accounting system on attracting foreign direct investment to Algeria, by studying and analyzing foreign direct investment flows before and after adopting the financial accounting system, in addition to evaluating the Algerian investment climate by analyzing investment attractiveness indicators and comparing them with some Arab countries.

By analyzing the reality of foreign direct investment in Algeria, we note that the volume of foreign direct investments is still weak despite Algeria's adoption of the financial accounting system. There are no noticeable developments in the volume of forms after 2010. Despite the confirmation of the theoretical relationship that exists between the application of the financial accounting system and attracting investment, foreign direct investment has other political, social, legal and tax determinants that prevent Algeria from attracting foreign investors. Therefore, Algeria must work on processed.

Keywords: Foreign direct investment; Financial accounting system; Investment climate.

Jel Classification Codes:F21 ؛ H11 ؛Q54.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعمل كل دولة على الخروج من عزلتها والاندماج في الاقتصاد العالمي لتسهيل تدفقات الاستثمار إليها وهذا من خلال توفير مناخ استثماري ملائم للمستثمر الاجنبي وتقليل العراقيل التي من الممكن ان تواجهه خاصة تلك المتعلقة بالجانب المحاسبي، حيث ان توفير نظام محاسبي موحد يوفر معلومات كافية وشفافة وقابلة للمقارنة عبر مختلف البلدان يزيدمن فرصة المستثمرين لتقييم الخيارات المختلفةالمتاحة لهم لاتخاذ قرارات الاستثمار ويتجنب مشاكل أنظمة المحاسبة المختلفة.

وفي هذا الصدد يرى المجلس الاستشاري للاستثمار الأجنبي أن أحد أهم العوامل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هواعتمادمعايير المحاسبية الدولية(بن عومر و بودية جميل، 2014، صفحة 33)، حيث يساهم اعتماد هذه المعايير في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي في كل البلدان النامية والمتقدمة، من خلال خفض تكلفة معالجة المعلومات لمستخدمي القوائم المالية (Kenneth , 2012, pp. 76-83)، كما يؤثر على عدم تناسق المعلومات(Frankel & Li, 2004, pp. 229–259)، هذا ما يزيد من دقة توقعات المحللينالماليين(Byard, Ying, & Yong, 2011, pp. 69-96)،(Jeong-Bon & Haina , 2012, pp. 45-76)، وفي هذا الصدد يرى(Akpomi & Nnadi, 2017, pp. 51-65)أن التقارب المحاسبي يساهم في الحد من عدم تماثل المعلومات المالية بين الشركات في مختلف البلدان، ما يسمح بتخفيض تكاليف المعلومات وبالتالي تسهيل التدفق في الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية، كما أن ضرورة فهم مجموعات عدة لمعايير محاسبية محلية يمكن أن ينجم عنه تكاليف المعاملات، فالاستثمار بثقة في بلد اجنبي مع تقارير مالية مختلفة يكبد المستثمرين مبالغ مالية، إضافة إلى الوقت والجهد المبذول لفهم المعايير الأجنبية، والطريقة المناسبة للحد من هذه التكلفة المضافة هو اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (Yuan, Charles , & Bin , 2014, pp. 53-86)

والجزائر كغيرها من الدول حاولت التكيف مع التطورات العالمية في مجال المحاسبة من خلال تطوير النظام المحاسبي باعتباره جزءا من النظام الاقتصادي بهدف تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر مع الممارسات العالمية وتقليل الاختلافات والعمل علي التوافق المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية وهذا لجذب المستثمر الأجنبي والرفع من القدرات الانتاجية للاقتصاد الوطني ورفع معدلات التشغيل واكتساب التكنولوجيا الحديثة في مجال الانتاج.

1.1. اشكالية الدراسة: وفي هذا الاطار تندرج اشكالية بحثنا في:

ما هو أثر تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي (SCF) علي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر؟

وماهي مكانة الجزائر ضمن مؤشرات جاذبية الاستثمار؟

2.1. فرضيات الدراسة: كإجابات قبلية عن اشكالية الدراسة نقترح الفرضيات التالية:

- **الفرضية الاولى:** ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تهيئة البيئة المحاسبية الجزائرية للمستثمر الأجنبي والرفع من معدلات الاستثمار الاجنبي المباشر.
- **الفرضية الثانية:** البيئة الاستثمارية الجزائرية جاذبة للاستثمار الاجنبي.

3.1. أهداف الدراسة: إن الهدف الاساسي من هذه الدراسة هو محاولة معرفة مدي مساهمة النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر منذ 01 جانفي 2010 في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الي الجزائر؛ بالإضافة إلى تقييم مناخ الاستثمار الجزائري من خلال تحليل مؤشرات الجاذبية ومقارنتها مع بعض الدول العربية.

4.1. نموذج الدراسة: اعتمدت الدراسة على متغيرين أساسيين هما النظام المحاسبي المالي كمتغير مستقل والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع كما هو مبين في الشكل رقم01.

الشكل رقم01.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على متغيرات الدراسة

5.1. منهج الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للدراسات السابقة، والاحصائيات والتقارير المنشورة من قبل الهيئات الرسمية الدولية والعربية التي تناولت تدفق الاستثمار الاجنبي.

بهذا سيتم إجراء قراءة لبعض الدراسات التي تناولت الموضوع والتي لها علاقة بموضوع دراستنا هذا، من خلال معرفة البيئة المحاسبية في الجزائر وتقديم النظام المحاسبي المالي وكذا التطرق الى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومعرفة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في جذب الاستثمارات الأجنبية.

6.1. الدراسات السابقة:

في اطار علاقة اعتماد معايير المحاسبة الدولية بالاستثمار الأجنبي أكدت **دراسة**(Galina & Robert , 2003, pp. 1-32): أن الافتقار إلى مصداقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها يؤثر سلبا على القدرة على جذب رأس المال الأجنبي، حيث أدركت بعض الشركات الروسية أن رداءة القوائم المالية تجعل من الصعب جذب رأس المال الأجنبي، إضافة إلى صعوبة الحصول على القروض الدولية، أو وضع أسهمها في البورصات الأجنبية، فهذه القوائم المالية لا تلبي احتياجات المستثمرين الحاليين والمحتملين على حد سواء، هذا ما يستدعي ضرورة إعداد قوائم مالية تستجيب لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، كونها تشعر المستثمر بالارتياح في قراءة القوائم المالية على عكس المعايير المحاسبية المحلية الروسية، كما بينت **دراسة**: (Laura , May 23,2008) أن عملية تنسيق المحاسبة في أوروبا هي طريقة لتقليل تكاليف المعلومات وعدم الإلمام بين البلدان، لذلك أصبح التنسيق وسيلة مهمة لتشجيع التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن عدم تماثل المعلومات الناتج عن الاختلافات في القوائم المالية يؤثر على الاستثمارات الأجنبية لأنه يؤثر على أداء الشركات في تحديد مكان الاستثمار في الخارج، وخلصت الدراسة إلى أن الاستناد لمجموعة ذاتجودة من المعايير المحاسبية المنسقة سيسهل انتقال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين المعلومات المحاسبية وهذا بدوره يعزز الشفافية المالية وقابلية المقارنة، ويقلل من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين في مختلف البلدان.

وفي ذات السياق قامت **دراسة**(Yuan, Charles , & Bin , 2014, p. 08) بتحليل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية ل30دولة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية oecdبين عامي 2000 و 2005، تم التوصل إلى أن توافق البلدين مع معايير المحاسبة الدولية يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي، لأنه يقلل من تكاليف معالجة المعلومات للمستثمرين الأجانب، هذا ما يسمح بتخفيض تكاليف رأس المال الذي يعد عاملا مهما لجذب الاستثمارات الأجنبية، إذ أثبتت الدراسات أن شركات الدول النامية التي تعتمد على معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS بشكل إيرادي لديها معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما أكدته **دراسة**(Laura Márquez, 2011, pp. 1- 24) حيث توصلت إلى ان اعتماد معايير الابلاغ المالي الدولية يساهم في الحد من تكاليف المعلومات بين الدول، فهو وسيلة لتشجيع التجارة والاستثمارات الأجنبية من خلال تحليل نتائج اعتماد معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS وتجارة السلع والاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية في دول الاتحاد الأوربي في الفترة من 2002 الى 2007، **ودراسة**(Lawrence A, Martin P, & Wenjie , 2012, pp. 374–398)التي خلصت إلى أن اعتماد معايير الابلاغ المالي الدولية يؤديإلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من البلدان النامية والمتقدمة. ودراسة-(Kenneth , 2012, pp. 76

(83التي أظهرت النتائج فيها أن اعتماد معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS في نيجيريا يعزز من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

يظهر من خلال الدراسات السابقة وجود العلاقة بين توحيد الممارسات المحاسبية فيما بين الدول وزيادة تطور الاستثمارات الأجنبية في البلدان التي تمت فيها الدراسة سنحاول تأكيد هذه العلاقة في البيئة الجزائرية.

2. تطور البيئة المحاسبية في الجزائر

تطورت البيئة المحاسبية في الجزائر نتيجة لعدت ظروف تاريخية واقتصادية وسياسية.

2. 1. تطور النظام المحاسبي في الجزائر

عرف النظام المحاسبي في الجزائر عدة اصلاحات بدا من تطبيق المخطط المحاسبي العام الفرنسي الي تطبيق النظام المحاسبي المالي مرورا بتطبيق المخطط المحاسبي الوطني وهذا ناتج عن الاوضاع التي عايشتها في كل مرحلة ويمكن تلخيص مختلف هذه المراحل فيما يلي:(سايج ، 2015، الصفحات 131-132)

- المخطط المحاسبي العام PCG 1942 مشتق من المخطط المحاسبي الالماني 1937؛
- المخطط المحاسبي العام PCG 1947: يعتبر كأول قانون حقيقي محاسبي في فرنسا؛
- المخطط المحاسبي العام PCG 1957 ظهر نتيجة مراجعة المخطط المحاسبي العام PCG 1947

وطبق من طرف المؤسسات الموجودة في ذلك الوقت، وفي الجزائر المستعمرة؛

- سنة 1962 والمصادفة لاستقلال الجزائر تم الاستمرار بالعمل بهذا المخطط؛
- سنة 1970 المخطط المحاسبي لمنظمة الوحدة الافريقية OCAM؛
- 1975 المخطط المحاسبي الوطني: ظهر بموجب الامر 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 09 ماي 1975؛
- 2007 النظام المحاسبي المالي جاء في قانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والذي شرع في تطبيقه في سنة 2010؛

2.2 . النظام المحاسبي المالي

في ظل التباين في الأنظمة المحاسبية لمختلف دول العام والتي شكلت عائقا أمام تدفق لاستثمار الأجنبي اليها يعتبر التوافق المحاسبي الطرح الجديد الذي يسعى الى ضمان امكانية المقارنة الدولية للقوائم المالية وتقليص فجوة الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية الى مستويات مقبولةمما يساعد على توفير معلومات محاسبية تتسم بالمصداقية والملائمة والقابلية للمقارنة من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية؛ والتي أصبحت تعرف بالمعايير الدولية للابلاغ وهي مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية التيتبين كيفية الافصاح عن أنواع معينة من المعاملات والأحداث الأخرى في البيانات المالية والتي تهدف إلى:

- زيادة قابلية البيانات المالية للمقارنة، وتحسين شفافية الشركات، وتعزيز جودة التقارير المالية، وبالتالي تحقيق فوائد أعظم للمستثمرين(Fera, 2016, p. 69)
- تأمين معلومات مالية دقيقة وموثوقة وكاملة في الوقت المناسب وذات صلة بالموضوع وتلبية متطلبات إعداد التقارير القانونية لمساءلة أصحاب المصلحة في المؤسسة عن التمويل ودعم عملية صنع القرار(Jibril, 2019, p. 50).

وقد تبنت الجزائر النظام المحاسبي الماليSCF المستمد من المعايير المحاسبية الدولية بهدف تقليل الاختلافات في الممارسات المحاسبية مع العالم الخارجي لتمكين الشركات المتعددة الجنسية من تقييم الاستثمارات في البيئة الجزائرية وتوسيع أنشطتها؛

- ❖ **أسباب التحول من المخطط المحاسبي الوطني الي النظام المحاسبي المالي:** تتمثل اهم أسباب التحول من المخطط المحاسبي الوطني الي النظام المحاسبي المالي في:(ناصر ، 2009، صفحة 5)
- تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي الى اقتصاد السوق والذي كان نتيجة عجز الدولة الجزائرية عن تسديد ديونها وما صاحبه من ضغوط الهيئات الدولية بغرض الالتزام بالمعايير المحاسبية، الدولية ما أجبرها على التوجه نحو اصلاحات اقتصادية والاعتماد على آلية السوق بعيدا عن تدخل الدولة؛
- عدم ملائمة المخطط المحاسبي لاحتياجات الشركات الاجنبية المستثمرة والراغبة في الاستثمار في الجزائر؛
- نتائج العولمة التي اقتضت تغييرات أساسية في مجال المحاسبة هذه التغييرات يجب ان تواكب التطورات الاقتصادية في اطار المعايير الدولية للمحاسبية، وبالتالي ارتباط المحاسبة بالتوجه الاقتصادي الجديد؛
- ❖ **أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي:** تتمثل أهداف تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي فيما يلي:(كتوش ، 2009، الصفحات 292-293)
- تبسيط العمل المحاسبي للمستثمر من خلال تجنيبه اختلاف الطرق المحاسبيه أملا في جلبه الى الجزائر ؛
- الافصاح عن معلومات كافية وصحيحة وموثوقةوشفافة لتشجيع المستثمرين وتمكينهممن مراقبة استثماراتهم؛
- امكانية المقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات الوطنية والدولية؛
- تقوية مكانة الجزائر لدي المنظمات المالية والتجارة العالمية؛
- ❖ **مخرجات النظام المحاسبي المالي:** حسب المعيار المحاسبي الأول IAS1() والذي تناول عرض وتقديم القوائم المالية لتمكين المستخدمين لها من الحصول على المعلومات فإن هذه القوائم المالية أو ما يعرف بالتقارير المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي تتمثل أساسا في الخمس قوائم مالية التالية:(مطر، 2010، صفحة 71)
- **قائمة الدخل:** تقدم هذه القائمة معلومات تمكن من تحديد نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة مالية معينة، ما يقتضي مقابلة الايرادات المكتسبة خلال فترة بالمصروفات المتعلقة بهذا الايراد؛
- **قائمة المركز المالي أو الميزانية:** تقدم معلومات تمكن من تحديد المركز المالي للمؤسسة في لحضه زمنية معينة عادة نهاية الفترة المالية، من خلال عرض الموجودات التي تمتلكها المؤسسة في تلك اللحظة مقارنة لما عليها من التزامات للغير و حقوق الملكية؛
- **قائمة التدفقات النقدية:** توفر معلومات لتحديد الوضع النقدي للمؤسسة في نقطة زمنية محددة عادة نهاية الفترة المالية ومن ثم تفسير أسباب التغير الحادث في رصيد النقد خلال الفترة المالية أي بين الرصيد في بداية الفترة والرصيد في نهاية الفترة، من خلال كشف حركة التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية؛
- **قائمة حقوق الملكية:** تقدم معلومات عن التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية على مدار الفترة المالية وبالتالي تفسير أسباب الفرق بين رصيد حقوق الملكية في بداية الفترة ورصيدها في نهاية الفترة؛
- **الإيضاحات** تساعد على زيادة وفهم محتوى القوائم المالية؛

❖ **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:** ينبغي أن تتصف المعلومات المحاسبية ببعض الخصائص لكي يتم الاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات، فحسب البيان رقم 2 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية تتمثل في ما يلي:(حلوة حنان، 2013، صفحة 69)

- **القابلية للفهم:** تعتبر احدى الخصائص الرئيسية للمعلومات المقدمة في القوائم المالية وهي أن تكون مفهومة للمستخدمين؛
- **الملائمة:** يجب أن تكون المعلومات ملائمة لحاجات متخذي القرارات وقادرة على التأثير في القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم؛
- **الموثوقية:** تكون المعلومات موثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز، ويمكن للمستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات صحيحة؛
- **قابلية المقارنة:** تمكين المعلومات المالية المعروضة المستخدمين من إجراء المقارنة للقوائم المالية على مر الزمن ومقارنتها مع مؤسسات أخرى محلية وفي دول مختلفة؛

3. الاستثمار الاجنبي المباشر:

الاستثمار الاجنبي المباشر يمثل أحد أهم عناصر التنمية الاقتصادية، ومن أجل ذلك تسعى الدول النامية الي خلق الجو الملائم والمحفز لاستقطاب الاستثمار وزيادة التدفق المالي لرفع مستوي النشاط الاقتصادي وتلبية حاجات السكان وتحسين مستوى المعيشي لهم، فهو عبارة عن امتلاك المستثمرون الاجانب جزاء من الاستثمار في مشروع معين، بالإضافة الي المشاركة في تسيير المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك أو التسير المنفرد في حالة الملكية الكاملة للمشروع الاستثماري، فضلا عن قيامهم بنقل الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجلات الي البلد المضيف:(أبو قحف، 1989، صفحة 13)

1.3.مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف بانه " امتلاك أصول أوممتلكات أجنبية مقابل الحصول على عائد مالي معين مثل الفوائد وأرباح الأسهم" ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه" حركة رأس المال من بلد إلى بلدأخر، ويعرف أيضا بأنه الأفراد او الشركات التي تمتلك أصولا في بلد ما"

كما يعرف بأنه اجمالي عدد المشاريع التي أنشئها ويملكها ويسيرها مستثمرون أجانب من خلال نقل مزيج من رأس المال النقدي والمعرفة الفنية والإدارية:(حامد قبال، 2013، صفحة 19)

2.3. أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

❖ **الاستثمار المشترك أو الشراكة:** يقوم هذا النوع على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من خلال شراكة دولية، ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية، تتم في الدولة المضيفة وبمشاركتها والاعتقاد السائد في الدول المضيفة هو أن صيغة المشاركة تجعلها قادرة علي الحصول على الاحتياجات من الموارد الفنية والخبرة في التسيير دون الحاجة إلى التخلي عن السيطرة ولو جزئيا على المشاريع المنجزة في أراضيها؛(باسم حماد، 2014، صفحة 22)

❖ **الاستثمارات المملوكة بالكامل لمستثمرين أجانب:** الشركات المملوكة بالكامل للمستثمرين الأجانب هي الشكل الأكثر تفضيلا الاستثمار الأجنبي المباشر، لما لها من نتائج مرغوبة تعود عليه، كما تعطي للمستثمر الحق في الإدارة والتسيير أما

بالنسبة لدول المضيفة وخاصة النامية منها فإنها كثيرا ما تترد عن قبول هذا النوع من الاستثمار ات في معظم الأحيان، فهم يخشون من مخاطر الاحتكارات والتبعية الاقتصادية والعواقب السياسية السلبية على المستويين المحلي والدولي في جال تعارضت مع مصالح الشركات المعنية؛(عبد الله، 2005، صفحة 43)

- **الاستثمار في المناطق الحرة:** هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية، تنشئها البلدان المضيفة، تستفيد من الإعفاءات الجمركية، والنشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق والرسوم ومن إجراءات الرقابة علي التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال؛(كاكي، 2013، صفحة 27)
- **الاندماج والاستحواذ:** يقصد بالاندماج إتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ فينشأ عن قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي وتذوب الثانية حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدرتها التنافسية وزيادة امتدادها الجغرافي وتوسيع حصتها في السوق العالمي؛(كاكي، 2013، صفحة 27)
- **مشروعات أو عمليات التجميع:** تأخذ هذه المشروعات شكل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي والامتلاك الكلي الأجنبي حيث يكون العمل على نطاق اتفاقية بين الطرفين، الأجنبي بصفته صاحب مواصفات قياسية أو علامة تجارية لمنتج معين لتجميعها لتصير منتج نهائي في البلد المضيف؛(حمد الجبوري، 2014، صفحة 46)
- **التحالف الاستراتيجي:** التحالف الاستراتيجي هو قيام تحالف بين مستثمر محلي وأخر أجنبي، من أجل التعاون في المنافسة أو التعاون من أجل استغلال مواد خام أو السيطرة على أسواق أخرى بالاتفاق بين المنافسين؛(كاكي، 2013، صفحة 28)

3.3. أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر: يمثل الاستثمار الاجنبي أهم مصادر التمويل الأجنبية، من خلاله تحصل الدول النامية على التكنولوجيا الحديثة ومختلف التقنيات والمهارات الادارية واستخدام المواد المحلية وزيادة فرص العمل لمواطنيها.

- ان الاستثمار الاجنبي المباشر يسمح للبلد المضيف بالمحافظة علي كفاءته البشرية؛
- جلب التكنولوجيا الحديثة الي البلاد المضيفة؛
- توفير فرص الشغل؛
- استغلال الموارد المحلية واستغلال فائض الدخل في الدول المتقدمة؛

4.أثر النظام المحاسبي المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر

من الواضح أن المعالجة المحاسبية الموحدة للبيانات المحاسبية توصل الى نفس النتائج رغم اختلاف بيئة تواجد المؤسسة، وأن أي قرار استثماري يتطلب دراسة وتقييم للبدائل المتاحة، فحسب دراسة (Yuan, Charles , & Bin , 2014, p. 55)فإن التقارب نحو المعايير الدولية للإبلاغ المالي سيكون له أثر ايجابي على توسع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سيؤدي اعتماد هذه المعايير إلى خفض تكاليف معالجة البيانات بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وتقليل عدم تناظر المعلومات بين اطراف المعاملات من خلالتوفير معلومات محاسبيةعالية الجودة وزيادة كفاءة قرارات تخصيص رأس المال، وحسب(لفتة السلماني، 2012، صفحة 391)فإنه بدون المعايير المحاسبية ستقوم كل منشئة بتطوير معايير خاصة بها مما يتوجب على قراء القوائم المالية التأقلم مع الممارسات المحاسبية لكل شركة وكذلك تقاريرها المالية، وبالنهاية يكون من غير الممكن اعداد قوائم مالية قابلة للمقارنة، مما يترتب عليه ما يلي:

- تباين الأسس والطرائق التي تستخدمها المؤسسة في معالجة العمليات والأحداث المالية المتماثلة ومن ثم صعوبة المقارنة؛
- قد يتم استخدام أساليب غير كافية لقياس وعرض الأحداث المالية المؤثرة على المؤسسة مما يؤثر بشكل سلبي على اتخاذ القرارات المتعلق بالتخطيط والرقابة وتقييم الأداء؛
- قد يؤدي منح الادارة كامل الحرية للإفصاح بالأساليب التي تختارها الى تعارض مصالح الفئات المختلفة مما يقلل من الثقة بالقوائم المالية؛

فالمعايير المحاسبية تحدد شكل القوائم المالية ومضمونها وتؤثر في المعلومات المالية التي تحتويها وتحدد خصائصها فقد اكدت دراسة(Trimble, 2017, p. 04) أن التنفيذ الجيد للمعايير الدولية للإبلاغ المالي من الناحية النظرية يؤدي إلى رفع جودة التقارير من خلال زيادة الإفصاح وامكانيةالمقارنة من بواسطة إجراءات قياس محددة وتحسين الشفافية عن طريق الحد من احكام الإدارة، ومن هنا يمكن توضيح علاقة تطبيق النظام المحاسبي المالي بالاستثمار الأجنبي كما يلي:

1.4. علاقة النظام المحاسبي المالي بقرارات الاستثمار الأجنبية

يعتبر المستثمر الأجنبي من أهم المستخدمين للقوائم المالية، فحسب(عبد العظيم و وأخرون، 2017، صفحة 09)، فإن المستثمر الرشيد يسعى الى الحصول على معلومات عن المركز المالي للمؤسسة ومعرفة مصادر أموالها وأوجه استخداماتها، وهيكلها التمويلي إلى جانب معرفة ربحية المؤسسة، ودراسة تدفقاتها النقدية ومصادرها المتعددة، وهذا ما يسعى نظام المعلومات المحاسبية توفيره؛

من خلال ما سبق يمكن تحديد العلاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي والاستثمار الأجنبي المباشر حسب الشكل التالي:

الشكل رقم(02): يظهر العلاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر

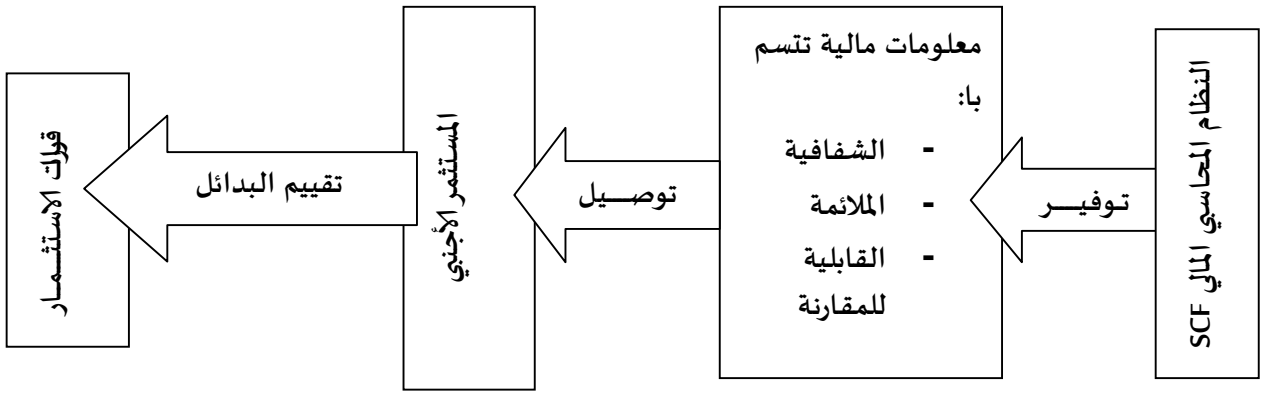

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لما سبق.

من خلال الشكل السابق وحسب(حكمت ، 2010، صفحة 89)، و(لفتة السلماني، 2012، صفحة 393)نلاحظ أن المعلومات المحاسبية في ظل التوافق المحاسبي وتطبيق النظام المحاسبي توفير منافع كبيرة للمستخدم الخارجي (المستثمر الأجنبي) ويمكن تحديد هذه لأهمية في النقاط التالية:

- قابلية المقارنة للقوائم المالية المعدة في بلدان مختلفة، مما يعزز قرارات الاستثمار والاقتراض، اذ أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يسهل على قارئ القوائم المالية في أي بلد فهمها والاحاطة بمضمونها؛
- تسهل المعايير الموحدة على الكيانات التي لديها فروع في جميع أنحاء العالم دمج النتائج التشغيلية لفروعها في بياناتها المالية الموحدة ودمج فروعها الأجنبية؛

- يزيل حاجة الشركات التي تسعى إلى إدراج أسهمها في البورصات الدولية إلى إعداد مجموعات متعددة من البيانات المالية، فبدلا من الاضطرار إلى إعداد البيانات المالية وفقا لمعايير كل بلد لديه بوصة ويرغب في الادراج فيها، فإن المعايير المنسقة تلغي الحاجة إلى القيام بذلك؛
- يمكن للبيانات الموحدة أن تحسن عملية صنع القرار الاداري في الشركات الدولية، حيث يسهل فهمها من قبل صانعي القرار الإداري ولا تتطلب تفسيرات مختللفة حسب مصدر البيانات؛
- توافر المعلومات المحاسبية يساهمفي تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرارات مما يساعد على اتخاذ القرار السليم الذي يحقق المنفعة المطلوبة؛
- تستخدم المعلومات المحاسبية كمدخلات لنماذج تحليل العوامل الأساسية وذللك للتنبؤ بقيمة الأسهم وتكون المعاملات المحاسبية في أشكال مختلفة منها النسب المالية والسلاسل الزمنية؛
- يساعد توافر المعلومات المحاسبية عن الشركة المصدرة للأوراق المالية المستثمر على اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية من عدمه وبما يحقق له أهدافه في الاستثمار.

كما أشار(Yuan, Charles , & Bin , 2014, p. 7)الى أن النظام المحاسبي يعتبر جزء من البنية التحتية المؤسسية للبلد والذي يسمح برفع جودة المعلومات المحاسبية مما يقلل من التفاوت في المعلومات بين الأطراف المستخدمة فاعتماد مجموعة من المعايير المحاسبية المشتركة يزيل حاجز عدم القابلية للمقارنة بين التقارير المالية للدول وعدم التماثل في المعلومات بين المستثمرين المحليين والأجانب كما يقلل من تكاليف المعلومات بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة أولئك الذين يعتمدون على التحليلات الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية مما يعزز قدرة البلد على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، كما يتوقع(Kenneth , 2012, p. 76) اعتماد مجموعة مشتركة من المعايير المحاسبية تحظي بالقبول الدولي يسهم في خفض تكلفة معالجة المعلومات لمستعملي القوائم المالية.

2.4. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

للحصول على صورةللاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر اعتمدنا على احصاءات البنك الدولي لسنة 2023:

الجدول رقم (1) يمثل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الوافدة الى الجزائر اجمالي الدول العربية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي:

السنة	الجزائر	الدول العربية	السنة	الجزائر	الدول العربية	السنة	الجزائر	الدول العربية
2000	280.1		**2008**	2638.60	**167973.6**	**2016**	1638.26	89688.9
2001	1113.1		**2009**	2746.93	**106243.7**	**2017**	1230.24	69494.4
2002	1064.96		**2010**	2300.36	**58415.7**	**2018**	1466.11	87623.1
2003	637.85	**46012.1**	**2011**	2571.23	**56798.1**	**2019**	1381.20	58213.1
2004	884.74	**56652.7**	**2012**	1500.40	**44624.3**	**2020**	1143.91	32275.4
2005	1156	**75770.4**	**2013**	1691.88	**50273.0**	**2021**	869.15	43750.3
2006	1841	**112308.2**	**2014**	1502.20	**58519.7**	**2022**	75.19	200232.0
2007	1686.73	**50521.4**	**2015**	-537.79	**42404.0**	**2023**	-	

المصدر: البنك الدوليمتاح على الموقع https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS تاريخ الاطلاع 2024/03/20.

من خلال الجدول السابق والذي يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبية الجديدة الواردة الى الجزائر خلال الفترة من 2000 الى 2022 والذي قمنا بتقسيمه الى فترتين فترة الأولى قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي والثانية بعد تطبيق النظام المحاسبي

المالي حيث لاحظنا أن تكلفة الاستثمارات الواردة الى الجزائر في سنة 2009 مثلت القيمة الأكبر في باقي السنوات الأخرى بتكلفة تقدر 2746.93 مليون دولار وأن حجم الاستثمار بعد سنة 2009 عرف انخفاض كبير ليصل في سنة 2010 الى 2300.36 مليون دولار وهي السنة الموافقة لبداية العمل بالنظام المالي المحاسبي ويعود ويرتفع مجددا في سنة 2011 ليصل إلى 2571.23 مليون دولار امريكي وهو أقل من المستويات التي كان عليها في سنة 2009 ثم ينخفض مجدد ليصل الى أدنى مستوياته في سنة 2015 بقيمة سالبة بلغت -537.79 مليون دولا امريكي،وهي الفترة التي عرفت الجزائر خلالها بداية أزمة انخفاض أسعار المحروقات، ليعود ويرتفع مجدد بحيث يتراوح بين 1638.26 في سنة 2019 و 1143.91 في سنة 2020ويعود للانخفاض ليصل الى 75.19 مليون دولا أمريكي في سنة 2022.

من الملاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يتطور بشكل ملحوظ بعد اعتماد النظام المحاسبي المالي فرغم تأكيد العلاقة النظرية بين تطبيق النظام وجاذبية الاستثمار الى أن الواقع لا يعكس هذه العلاقة.

ويمكن توضيح بعض الاسباب التي أدت إلى تذبذب حجم الاستثمارات الوارد الى الجزائر:(بلغنو و مواسيم، 2024، صفحة 125)

- البيروقراطية الادارية الموجودة، وتعقد المعاملات الادارية.
- العوائق القانونية، واشكالية التطبيق السليم للقوانين المنظمة للاستثمارات الاجنبية بالإضافة غلى التغير المستمر للنصوص لتنظيمية ما يجعلها صبعه الاتباع من الادارة والمؤسسة.
- ضعف البنية التحتية من الطرق والسكك الحديدة والتنقل البحري بالإضافة الى لضعف شبكة الاتصالات والكهرباء والماء.

بهذا سنقوم بقراءة لمؤشرات جاذبية الاستثمار في الدول العربية ومعرفة مكانة الجزائر ضمن هذه المؤشرات.

3.4. مكانة الجزائر ضمن مؤشرات جاذبية الاستثمار

سنحاول اجراء قراءة لمؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار في الجزائر والتي تعكس محتلف السياسات المعتمدةوالتي يتم تبنها لتحسين بيئة ومناخ الأعمال من أجل جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وذلك بالاعتماد على تقرير صندوق النقد العربي 2023، ومقارنتها مع بعض الدول العربية(دول الخليج ودول شمال افريقيا)، سنعمل بالتركيز على ثلاثة معايير فرعية:

- معيار الحرية الاقتصادية؛
- معيار البنية التحتية؛
- معيار المؤسسات والحوكمة الرشيدة.

❖ **معيار الحرية الاقتصادية:** يتضمن معيار الحرية الاقتصادية أربعة جوانب مهمة للبيئة الاقتصادية وريادة الأعمال التي تمارس عليها الحكومات عادة الرقابة على السياسات التجارية، وبما يشمل: قواعد القانون، حجم الحكومة؛ الكفاءة التنظيمية؛انفتاح السوق،ويتضمن المؤشرات الفرعية التالية:

- **مؤشر نزاهة الحكومة:** يقيس متانة الحرية الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية وانتشار الرشاوي والمحسوبيات والكسب غير المشروع، وؤثر هذه الممارسات على نزاهة الحكومة، وتقلل من ثقة الجمهور في الاجراءات الاقتصادية التي تتخذها الحكومية، ويتكون هذا المؤشر من متوسط مرجح بالتساوي للعوامل الثلاثة التالية:

- الفساد (بما في ذلك استملاك مصالح العامة والمصالح الخاصة)؛
- التحكم والحد من الفساد؛

- الحد من الرشوة.

- **مؤشر حقوق الملكية:** يقيس هذا المؤشر الحماية القانونية لحقوق الملكية الخاصة ودرجة إنفاذ تلك القوانين، ويتضمن المتغيرات الفرعية التالية:

- حقوق الملكية المادية؛
- حقوق الملكية الفكرية، تشمل الأصول غير الملموسة والمملوكة لشركة أو فرد والمحمية قانونا من الاستخدام الخارجي أو الانفاذ دون موافقة؛
- مدى حماية المستثمر.
- خطر مصادرة الملكية، تشير مخاطر المصادر إلى احتمال قيام الدولةبالاستيلاء على الممتلكات الخاصة.
- جودة تسيير الأراضي، تتألف جودة تسيير الاراضي من خمسة جوانب وهي: موثوقية البنية التحتية، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية، وحلالنزاعات على الأراضي، المساواة في الحصول إلى حقوق الملكية.

- **مؤشر حرية الأعمال التجارية:** يقيس هذا المؤشر التكلفة والوقت اللازمين لفتح مشروع تجاريوتشغيله وإغلاقه.

- **مؤشر الفعالية القضائية:** يعد وجود إطار قانوني يعمل بشكل جيد أمرا بالغ الأهمية لحماية حقوق المواطنين والمقيمين،بما في ذلك الهيئاة الخاصة القوية، والسلطة القضائية، حيث يتضمن المؤشر العوامل الفرعية التالية الوزنالمتساوي:

- استقلال القضاء؛
- جودة العملية القضائية؛
- نوعية الخدمات العامة واستقلالها.

والجدول الموالي يوضح ملخص لنتائج هذه المعايير.

الجدول رقم(01) المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية لمتوسط الفترة (2019-2022)

البلد	نزاهة الحكومة	حقوق الملكية	حرية الأعمال التجاري	الفعالية القضائية	معيار الحرية الاقتصادية	المرتبة
الإمارات	1.441	1.086	0.991	1.458	1.173	1
قطر	1.092	0.600	0.282	0.419	0.658	2
عمان	0.839	0.598	0.517	0.357	0.651	3
البحرين	0.464	0.641	0.357	0.087	0.488	4
السعودية	0.364	0.176	0.582	0.876	0.374	5
تونس	-0.158	-0.010	0.634	-0.122	0.156	6
المغرب	-0.245	0.352	0.338	-0.103	0.148	7
الأردن	0.323	0.279	-0.383	0.341	0.073	8
الكويت	-0.061	-0.151	-0.389	-0.019	-0.200	9
مصر	-0.665	-0.580	-0.300	-0.152	-0.515	10
الجزائر	-0.788	-1.144	-0.427	-0.625	-0.787	11
موريتانيا	-1.106	-1.252	-0.807	-1.158	-1.055	12
ليبيا	-	-1.898	-1.950	-1.425	-1.924	13

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصاديات العربية العدد السابع، 2023، ص32

من خلال الجدول المتضمن المؤشرات المتعلقة بالحرية الاقتصادية لمتوسط سنوات (2019- 2022) نلاحظ أن دولة الامارات العربية المتحدة قد جاءت في المرتبة الأولىمنبين الدول العربية بقيمة معيارية تبلغ 1.173 نقطة، وتأتي دولة قطر في المرتبة الثانية بقيمة معيارية 0.658 نقطة، ودولة عمان جاءت في المرتبة الثالثة بقيمة 0.651نقطة، أما الجزائر قفد جاءت في المركز الحادي عشر بقيمة معيارية سالبة ب 0.787-، حيث كان أداء الجزائر سالبا في كل مؤشرات الحرية الاقتصادية (نزاهة الحكومة0.788-،حقوق الملكية1.144-، حرية العمل التجاري 0.427-، الفعالية القضائية 0.625-).

❖ **معيار المؤسسات والحوكمة الرشيدة**

يصدر عن مجموعة البنك الدولي سنويا مؤشرات حول فاعلية الحكومة والحوكمة الرشيدة، وتتعلق هذه المعايير بعدالة محاكم الدولة سياساتها تجاه المواطنين والمقيمين، وفعالية الحكومة في التصدي للمحسوبية والرشوة، وقدرة الحكومة على تنفيذ سياسات فعالة وسليمة واحترام القانون وضمان حقوق الأفراد، إضافة إلى الدور الذي يلعبه القضاء في مكافحة للفساد الاداري وجميع العمليات التي تحدد وتراقب من قبل الحكومة والتي تصب في خدمة المواطن.

وفي هذا الصدد نشير أن قيمة كل مؤشر من المؤشرات تتراوح بين (-2.5) و(2.5)نقطة، ويشير ارتفاع قيمة المؤشر إلى الأفضل، حيث يدل على الاجراءات الفعالة التي ساهمت في تحسين وضعية المؤسسات والحوكمة الرشيدة، قمنا بالتركيزعلى ثلاثة مؤشرات تقيس مدى فعالية الحكومة وحترام القانون ومكافحة الفساد الاداري.

- **مؤشر فعالية الحكومة:** يركز هذا المؤشر على مدى جودة الخدمات العمومية التي يتم تقديمها ودرجة استقلالية الحكومة عن الضغوط الساسية، وجودة وضعوبرمجة السياسات وتنفيذها، ومدى التزام الحكومة بهذه السياسات.
- **مؤشر سيادة القانون:** يركز هذا المؤشر على الثقة في فعالية القضاء والمحاكم الطريقة التي يتم بهاإنفاذ العقود، والطريقة التي تضمن بها الدولة حقوق الملكية.
- **مؤشر مكافحة الفساد الاداري:** يركز المؤشر على التدابير الهادفة إلى مكافحة جميع أشكال الفساد الاداري والمحسوبية في المؤسسات العامة، والتي تؤدي إلى تعطيل أعمال المراجعين.

والجدو الموالي يوضح ملخص لنتائج المؤشرات السابقة الذكر.

جدول رقم (02) المؤشرات الفرعية لمعيار المؤسسات والحوكمة الرشيدة للفترة (2019-2022)

الدولة	فعالية الحكومة	سيادة القانون	الفساد الاداري	معيار فعالية الحوكمة	المرتبة
الإمارات	1.335	1.010	1.513	1.286	1
قطر	0.966	1.062	1.141	1.056	2
البحرين	0.530	0.596	0.284	0.470	3
السعودية	0.402	0.338	0.562	0.434	4
عمان	0.104	0.651	0.451	0.402	5
الأردن	0.195	0.302	0.303	0.266	6
الكويت	0.020	0.383	0.189	0.197	7
تونس	-0.114	0.162	0.020	0.023	8
المغرب	-0.117	-0.132	-0.195	-0.148	9
مصر	-0.322	-0.216	-0.573	-0.370	10
الجزائر	-0.490	-0.802	-0.500	-0.598	11
موريتانيا	-0.638	-0.593	-0.707	-0.646	12
ليبيا	-1.644	-1.872	-1.549	-1.688	13

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصاديات العربية العدد السابع، 2023، ص34.

من خلال الجدول المتضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة متوسط الفترة (2019- 2022) يظهر أن دولة الامارات العربية المتحدة قد جاءت في المرتبة الاولى على مستوى الدول العربية عينة الدراسة بقيمة معيارية *1.286* نقطة، بينما جاءتدولة قطر في المرتبة الثانية بقيمة معيارية *1.056* نقطة، والبحرين ثالثا بقيمة *0.470*نقطة، أما الجزائر قفد جاءت في المركز الحادي عشر بقيمة معيارية سالبة ب *0.598-*، حيث كان أداء الجزائر سالبا في كل مؤشرات فعالية الحوكمة (فعالية الحكومة *0.490-*،سيادة القانون *0.802-*، الفساد الاداري *0.500-*).

❖ **معيار البنية التحتية:** يتكون معيار البنية التحتية من أربعة مؤشرات فرعية، حيث تعتبر البنية التحتية كبيئة حاضنة حاضنة للاستثمار، وبالتالي تحريك عجلة الانتاج وتحقيق معدلات النمو المرجوة، يضم هذا المعيار المؤشرات الفرعية التالية:

- **مؤشر استخدام الأنترنت:** يقيس المؤشر نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت من اجمالي الساكن.
- **مؤشر النقل عبر الجو:** يقيس هذا المؤشر حجم الشحنات والأكياس والحقائب الدبلوماسية التي يتم حملها في كل مرحلة من مراحل الرحلة (من تشغيل الطائرة عند الاقلاع إلى هبوطها في المطار التالي)، ويقاس بالطن المتري لعدد الكيلومترات المقطوعة، ومعبرا عنه بالطن المتري مضروبا في الكيلومترات المقطوعة، ويعتبر هذا المؤشر ذا أهمية حيوية للتنمية الاقتصادية، ولخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وكذلك لدعم السياحة وتحفيز الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية.
- **مؤشر اشتراكات الهاتف النقال (لكل 100 شخص):** يقيس هذا المؤشر حجم اشتراكات الهاتف المحول والذي يشمل عدد اشتراكات الدفع الاجل، وعدد الحسابات المفعلة المدفوعة مسبقا(اي تلك المستخدمة خلا الثلاثة أشهر الأخيرة).
- **مؤشر الحصول على الكهربائية(كنسبة من السكان):** يقيس مؤشر الحصول على الكهرباء نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية، باستخدام البيانات اغلقي تم جمعها من قطاع الكهرباء والمياه، ومن المسوحات الوطنية والمصادر الدولية.

والجدول التالي يوضح ملخص لنتائج هذه المؤشرات.

جدول رقم (03) المؤشرات الفرعية لمعيار البنية التحتية متوسط الفترة (2018-2021)

البلد	الأفراد الذين يستخدمون الانترنت	النقل الجول والشحن	اشتراكات الهاتف النقال	نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية	معيار البنية التحتية	المرتبة
الإمارات	1.049	2.487	2.083	0.443	1.515	1
قطر	1.051	2.500	0.656	0.443	1.163	2
الكويت	1.036	-0.507	1.097	0.443	0.517	3
البحرين	1.052	-0.483	0.205	0.443	0.304	4
،ع مان	0.767	-0.495	0.372	0.443	0.272	5
السعودية	0.958	-0.323	0.005	0.442	0.271	6
المغرب	0.352	-0.541	0.251	0.434	0.124	7
تونس	-0.266	-0.554	0.053	0.438	-0.082	8
ليبيا	0.000	-0.555	1.710	-1.673	-0.129	9
الجزائر	-0.670	-0.552	-0.427	0.420	-0.307	10
مصر	-0.547	-0.447	-0.812	0.443	-0.341	11
الأردن	-0.106	-0.532	-1.438	0.436	-0.410	12
موريتانيا	-1.307	0.000	-0.016	-3.285	-1.152	13

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصاديات العربية العدد السابع، 2023، ص37.

من خلال الجدول المتضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر *البنية التحتية* متوسط الفترة (2018- 2021) يظهر أن دولة الامارات العربية المتحدة جاءت في المرتبة الاول على مستوى الدول العربية عينة الدراسة بقيمة معيارية *1.515* نقطة بينماجاءت دولة قطر في المرتبة الثانيةضمن الدول العربية عينة الدراسة بقيمة معيارية *1.163* نقطة، ودولة الكويت ثالثا بقيمة *0.517* نقطة، أما الجزائر قفد جاءت في المركز العاشر بقيمة معيارية سالبة بـ *0.307-*، حيث كان أداء الجزائر سالبا في كل مؤشرات البنية التحتية (الافراد الذين يستخدمون الانترنت *0.670-*،النقل الجوي والشحن *0.552-*، اشتراكات الهاتف النقال *0.427-*).ماعدا مؤشر نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء الذين جاء موجب ب *0.420*.

من خلال عرض وتحليل المؤشرات السابقة يظهر جليا أن أداء الجزائر كان ضعيفا من خلال هذه المؤشرات وهو ما انعكس سلبا على حجم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر، ومنه يجب تركيز الجهود على تحسين هذه المؤشرات بما يتوافق ورغبة المستثمرين لكسب ثقتهم في الاستثمار في البلد.

5.تحليل النتائج:

من خلال ما تم عرضه حول تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نلاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تسجل ارتفاع في الجزائر بعد اعتما النظام المحاسبي المالي فهي لا تزال ضعيفة، بالرغم من تأكيد العلاقة النظرية الموجودة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وجذب الاستثمار، الى أن للاستثمار الأجنبي المباشر محدد ات أخرى حالة دون تمكن الجزائر من استقطاب المستثمر الأجنبي، لذا وجب على الجزائر العمل على معالجتها. كما أظهرت دراسة وتحليل مؤشرات جاذبية الاستثمار ضعف أداء الجزائر فيها بالمقارنة مع بقية الدول العربية وهو السبب الذي جعل حجم الاستثمار ضعيف.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تهيئة البيئية المحاسبية الجزائرية للمستثمر الأجنبي والرفع من معدلات الاستثمار الاجنبي المباشر، تم رفض هذه الفرضية، حيث لم يظهر ارتفاع في تكلفة الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر منذ سنة 2010 بل بالعكس أظهرت الاحصائيات تذبذب في تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر بعد سنة 2010 ووصل الى أدنى المستويات في سنة 2015 بقيم سالبة.
- **الفرضية الثانية:** البيئة الاستثمارية الجزائرية جاذبة للاستثمار الاجنبي، تم رفض هذه الفرضية من خلال نتائج دراسة مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي والمقارنة مع الدول العربية، حيث عرفت هذه المؤشرات قيم سالبة وأداء ضعيف بالمقارنة مع باقي الدول العربية التي تم اعتمادها في الدراسة.

6.الخاتمة:

عرفت البيئة المحاسبية في الجزائر مجموعة من التغييرات نتيجة لعدة عوامل سياسية واقتصادية منذ الاستقلال الى غاية تطبيق النظام المحاسبي المالي في سنة 2010 أملا في تحسين الوضع الاقتصادي للبد وتوفير مناخ استثماري دولي ملائم للمستثمر الأجنبي، سعت هذه الدراسة الى تحديد أثر الاصلاحات المحاسبية على توفير البيئة المشجعة للمستثمر والعمل جاذبية الاستثمار الأجنبي، من خلا العرض النظري توصلنا الى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يسمح بـ:

- تحقيق التقارب المحاسبي ما يسمح بإزالةأوجه عدم التماثل في المعلومات المالية بين الشركات في مختلف البلدان؛
- تدنية تكاليف المعلوماتما يعمل على تحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات التجارة الدولية؛
- تدنية تكلفة معالجة المعلومات لمستخدمي القوائم المالية؛

- التخلص من مشكلة عدم تناسق المعلومات؛
- توفير الوقت والجهد المبذول لفهم المعايير الأجنبية.

أما من خلال تحليلنا للوضع الفعلي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يظهر أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر لا تزال منخفضة رغم تبني الجزائر للنظام المحاسبي فلم نسجل أي تطورات ملحوظة في حجم الاستمارات بعد سنة 2010؛ فرغم تأكيد العلاقة النظرية الموجودة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وجذب الاستثمار باعتباره (النظام المحاسبي) عنصر من عناصر البنية التحتية للبلد، الى أن للاستثمار الأجنبي المباشر محدد ات أخرى سياسية واجتماعية وقانونية وضريبية حالة دون تمكن الجزائر من استقطاب المستثمر الأجنبي، لذا وجب على الجزائر العمل على معالجتها. كما أظهرت دراسة وتحليل مؤشرات جاذبية الاستثمار ضعف أداء الجزائر فيها بالمقارنة مع بقية الدول العربية وهو السبب الذي جعل حجم الاستثمار لا يرقى الى المستوى المطلوب.

❖ **الاقتراحات:**

- تحديث القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار الأجنبي بما يتناسب والبيئة الاستثمارية الحالية؛
- إعطاء دور كبير للقطاع الخاص في الدورة الاقتصادية، وتقليص دور القطاع العام؛
- تبني الاصلاحات الهيكلية اللازمة لتحسين مستوى الانتاجية والتنافسية وتطوير البنية التحتية؛
- تخفيض اجراءات وتكلفة البدأ في المشروع؛
- العمل على تخفيض مستويات التضخم والعجز في ميزان المدفوعات.
- تحديث النظام المحاسبي المالي لمواكبة التطورات الحاصلة في معايير المحاسبة الدولية.

6. قائمة المراجع:

1. Akpomi, M., & Nnadi, M. (2017). The impact of international financial reporting standards (IFRS) adoption on foreign direct investments (FDI): Evidence from Africa and implications for managers of education. Journal of Accounting and Financial Management, 03(02), 51-65.
2. Byard, D., Ying, L., & Yong, Y. (2011). The Effect of Mandatory IFRS Adoption on Financial Analysts' Information Environment . Journal of Accounting Research, 49(01), 69-96.
3. Fera, P. (2016). The Impact of Voluntary and Mandatory IAS/IFRS Adoption: A Review. International Journal of Business and Management, 11(10), 69-79.
4. Frankel , R., & Li, X. (2004). Characteristics of a Firm's Information Environment and the Information Asymmetry between Insiders and Outsiders . Journal of Accounting and Economics, 37(02), 229-259.
5. Galina , P., & Robert , W. (2003). The Role of International Accounting Standards in Foreign Direct Investment: A Case Study of Russia,. Presented at the Thirteenth International Conference of the International Trade and Finance Association, (pp. 1-32). May 28-31,2003;Vaasa, Finland.
6. Jeong-Bon, K., & Haina , S. (2012). Voluntary IFRS Adoption, Analyst Coverage, and Information Quality: International Evidence. Journal of International Accounting Research, 11(1), 45–76.
7. Jibril, R. (2019). The Impact of International Financial Reporting Stanadard (IFRS) Adoption on Accounting Quality in Nigerian Listed Money Deposit Banks. Applied Finance and Accounting, 5(1), 49-57.
8. Kenneth , E. (2012). ADOPTION OF IFRS AND FINANCIAL STATEMENTS EFFECTS: The Perceived Implications on FDI and Nigeria Economy. Australian Journal of Business and Management Research, 02(05), 76-83.
9. Laura , M.-R. (May 23,2008). The Effect of IFRS Adoption on Trade and Foreign DirectInvestments. presented at the 18th International Conference of the International Trade andFinance Association. Portugal.

10. Laura Márquez, R. (2011). European Accounting Harmonization: Consequences of IFRS Adoption on Trade in Goods and Foreign Direct Investments.pp. 1- 24, Available at: http:/ / www. doctreballeco. uji. es/ wpficheros/ marquezramos. pdf .
11. Lawrence A, G., Martin P, L., & Wenjie , Z. (2012). The impact of IFRS adoption on foreign direct investment. Journal of Accounting and Public Policy, 31(4), 374–398.
12. Trimble, M. (2017). The Historical and Current Status of IFRS Adoption around theWorld. Available at SSRN 3276760.
13. Yuan, D., Charles , C., & Bin , X. (2014). Convergence of Accounting Standards and Foreign Direct Investment. The International Journal of Accounting, 49(01), 53-86.
14. أشرف السيد حامد قبال. (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تحليلية لأهم ملامحه وإتجاهاته في الإقتصاد العالمي. مصر، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي،.
15. المادة 03، من القانون .(s.d.) .11/07المؤرخ في 25نوفمبر 2007المتضمن النظام المحاسبي المالي،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 27/11/2007العدد 74.
16. أبو قحف ,ع .(1989) .نظريات التدويل وجدوي الاستثمارات الاجنبية.مصر :مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرسة.
17. الحسن باسم حماد. (2014). الاستثمار الأجنبي المباشر، عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
18. حسن حمد حكمت . (2010). الحاجة الى التوافق مع معايير الابلاغ المالي الدولية. (كلية الاقتصاد والادارة جامعة الأنبار، المحرر) مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 02(04)، 89.
19. رضوان حلوة حنان. (2013). مدخل النظرية المحاسبية، الاطار الفكري- التطبيقات العملية. عمان: درا وائل للنشر والتوزيع.
20. سمية بلغنو ، و رميساء نجاة مواسيم. (2024). البنية التحتية الرقمية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2019- 2022 . مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 20(34)، 115-130.
21. سنوسي بن عومر، و مراد بودية جميل. (2014). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الإقتصادية. المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة(5)، 33.
22. عاشور كتوش . (2009). متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الموحد IAS-IFRS في الجزائر. (جامعة الشلف الجزائر، المحرر) مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 5(6)، 289-312.
23. عبد الرزاق حسين حمد الجبوري. (2014). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية (المجلد الطبعة الأولي). الأردن: دار حامد لنشر والتوزيع .
24. عبد الكريم كاكي. (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية. بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية.
25. فايزة سايج . (2015). أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الاصلاح المحاسبي. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، 131-132. جامعة البليدة2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
26. محمد مطر. (2010). مبادئ المحاسبة المالية. الأردن: داروائل للنشر والتوزيع.
27. محمد حسين عبد العظيم، و وأخرون. (2017). مبادئ المحاسبة المالية في منشئات الأعمال الفردية. مصر: نشر الكتروني جامعة القاهرة كلية التجارة قسم المحاسبة.
28. محمد عبد العزيز عبد الله. (2005). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
29. مراد ناصر . (2009). الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني الي النظام المحاسبي المالي. ملتقي دولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS (صفحة 05). الجزائر: جامعة البليدة.
30. منال حسين لفتة السلماني. (2012). أهمية صياغة معايير محاسبية عربية، دراسة مقارنة في ظل التوافق المحاسبي الدولى واختلاف العوامل البيئية . (كلية الادارة والاقتصاد، المحرر) مجلة العلوم الاقتصادية الادارية، 18(65)، 391.